

الهيمنة، وعدواً للسلام (كما ورد في قرارات الأمم المتحدة)، يعيد الاعتبار ليس إلى قرار الأمم المتحدة الرقم ٣٣٧٩ فحسب، بل ويحميه من محاولات الصهيونية والامبريالية الهادفة إلى الغائه، ويساعد على التمسك به وتطويره، ويجعل الأمم المتحدة أكثر مصداقية مع نفسها في اقرار ميثاقها، وأهدافها، ومبادئها.

وتبرز، اليوم، على نحو ملحّ وعاجل، مسألة الحفاظ على القرار الرقم ٣٣٧٩، وهو ما يتطلب تكثيف جهود م.ت.ف. وبقية الدول العربية لاتخاذ مواقف موحدة في المحافل الدولية، والاستعداد لمنازلة التحدي الصهيوني، سواء في المنظمة الدولية، أو خارجها، ولوضع قرارات مؤتمرة القمة العربية الذي عقد في بغداد، في أيار (مايو) ١٩٩٠، موضع التطبيق الفعّال، وتجميع الجهد العربي المشترك لمواجهة الضغوط الصهيونية، والامبريالية.

ويقع قسط غير قليل من هذه المهمات على عاتق جامعة الدول العربية للحؤول دون الغاء القرار أولاً، ومنع التآكل التدريجي الذي قد يعتريه، بسبب الهجوم الامبريالي - الصهيوني ثانياً، والعمل على تعزيز حماس الدول المؤيدة للحقوق العربية ولحق الشعب العربي الفلسطيني والمعادية للصهيونية ثالثاً، وكبح جماح بعض الدول التي بدأت بإعادة علاقاتها مع إسرائيل، والتي تندفع باتجاهات خاطئة، تعويضاً عن الفترة الماضية، تحت تبريرات وذرائع مختلفة، ودفعها إلى اتخاذ مواقف «متوازنة» ومعتدلة على أقل تقدير رابعاً، وبإزالة المساعي مع الدول التي ما تزال مترددة، أو التي تقف في منتصف الطريق، وتحسب الحساب للضغوط الامبريالية - الصهيونية لكسبها في المعركة الدائرة حول التمسك بالقرار وتطويره، أو الرجوع عنه والغائه خامساً.

إن كسب التأييد للانتفاضة، وفضح، وتعرية، الهدر القاضح لحقوق الإنسان الفلسطيني الذي تمارسه إسرائيل يومياً، ودعم الاعتراف الدولي، سواء بالدولة الفلسطينية أو بقبولها في المنظمات الدولية، وشرح أبعاد المبادرة الهجومية السلمية الفلسطينية، وتبيان التعتت الإسرائيلي، وخصوصاً رفض إسرائيل لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الأرقام ٦٠٥ و ٦٠٧ و ٦٠٨؛ كل ذلك يصبّ في مسألة حماية القرار والحؤول دون الغائه، ويؤدي إلى عزل الصهيونية، ويكشف، أكثر فأكثر، طابعها العنصري التوسعي الاستيطاني، وهو ما يساعد في الدعوة إلى تحريمها على نطاق دولي.

إن جهداً عربياً مشتركاً ينبغي أن ينصب لدعم القرار الرقم ٣٣٧٩، والدفاع عنه في المحافل والهيئات الدولية، والكشف عن حقيقة الصهيونية، ووضع ممارسات وجرائم إسرائيل بشكل مستمر تجاه الرأي العام العالمي^(٢٤). وينبغي إثارة موضوع تحريم الصهيونية، باعتبارها جريمة دولية ضد الإنسانية، والدعوة إلى توقيع اتفاقية دولية بشأن ذلك، سواء على المستوى الشعبي أو الرسمي؛ كما ينبغي أن تضطلع جامعة الدول العربية بهذا الأمر، وتعطيه حيزاً يستحقه. وكان للجهد الطيب الذي قام به بعض الوفود العربية في مؤتمر القمة الإسلامية، الذي عقد في الكويت، في ١/٢٨/١٩٨٧، أثر هام في استصدار قرار ينصّ على تنسيق جهود الدول الإسلامية في الأمم المتحدة، لمواجهة الحملة الامبريكية - الاسرائيلية لالغاء القرار الرقم ٣٣٧٩.

وبعد كل ذلك، فالقرار الرقم ٣٣٧٩، من حيث أهميته السياسية، يعتبر أداة صريحة وواضحة من الأمم المتحدة ضد الصهيونية، وهي أداة أشبه بأداة محكمة نورمبرغ، وهو ما ينبغي استنثاره على أوسع نطاق في الميدان الدولي، خصوصاً في ظل الظروف التي هيأتها الانتفاضة.